

القطاع الخاص في دبي يحقق أقوى أداء منذ 5 سنوات



حقق القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي أفضل أداء له منذ شهر مايو 2019 وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن وتسارع نمو النشاط على خلفية ارتفاع ملحوظ آخر في حجم S&P Global دراسة مؤشر مدراء المشتريات من الطلبات الجديدة، حيث تمتعت الشركات بظروف سوق مواتية ومردود إيجابي لجهود زيادة المبيعات

ومن المشجع أن النتائج الأخيرة دفعت الشركات إلى زيادة أعداد موظفيها بأسرع معدل منذ ثماني سنوات ونصف. وعلى نحو مماثل تراكم لدى الشركات مخزون من مستلزمات الإنتاج والمواد شبه المصنعة بمعدل سريع، على الرغم من بعض التقارير التي تشير إلى تأخر الشحنات. وظلت ضغوط التكلفة متواضعة على الرغم من ارتفاعها إلى أعلى مستوياتها خلال ثلاثة أشهر، في حين انخفضت أسعار المنتجات بأقوى معدل خلال ثمانية أشهر

لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مشتق من مؤشرات S&P Global التابع لـ (PMI) مؤشر مدراء المشتريات انتشار فردية تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون السلع المشتراة. وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة

بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات

مؤشر مدراء المشتريات في دبي يسجل 58.5 نقطة في فبراير.. وهي أقوى قراءة مكررة منذ العام 2015
ومطابقة لشهر مايو 2019

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي ارتفاعاً قوياً من 56.6 نقطة في شهر يناير إلى 58.5 نقطة في شهر فبراير، مشيراً إلى تحسن كبير في ظروف التشغيل على مستوى الاقتصاد غير المنتج للنفط. علاوة على ذلك، تطابقت القراءة الأخيرة مع تلك المسجلة في شهر مايو 2019، وبالتالي تعد أيضاً أعلى مستوى مكرر فيما يزيد قليلاً عن تسع سنوات

واصلت الشركات غير المنتجة للنفط في دبي الإبلاغ عن نمو النشاط التجاري على نطاق واسع خلال شهر فبراير. في الواقع، شهد أكثر من ثلث الشركات المشاركة (36) زيادة في إنتاجهم منذ فترة الدراسة السابقة، مما يشير إلى أسرع ارتفاع خلال عام ونصف. وكان الطلب المتزايد وظروف السوق القوية وزيادة أعمال المشاريع من بين الأسباب التي ذكرتها الشركات لزيادة الإنتاج

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات في: S&P Global Market Intelligence قال ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في دبي إلى 58.5 نقطة في شهر فبراير، وهي أقوى قراءة مكررة منذ عام 2015 مطابقة لشهر مايو 2019، وتشير إلى أن الاقتصاد غير المنتج للنفط في دبي ينمو بسرعة حتى الآن في هذا العام في الواقع تشير القراءة إلى أن القطاع غير المنتج للنفط في دبي يُعد من أسرع القطاعات نمواً على مستوى العالم وفقاً لبيانات مؤشر مدراء المشتريات العالمي. وقد أثبت حجم الإنتاج والطلبات الجديدة قوتها بشكل خاص، حيث أفادت الشركات بجذب عملاء جدد وتزايد الطلب واستمرار تحسن الاقتصاد بعد الوباء.» وأضاف: «ظلت ضغوط التضخم ضعيفة، مما شجع على زيادة عروض ترويج المبيعات في حين ارتفع معدل نمو التوظيف والمخزون. وكل هذا يشير إلى أن توسع القطاع غير المنتج للنفط سيستمر خلال عام 2024

وبالمثل، تسارع معدل نمو الأعمال الجديدة في منتصف الربع الأول بعد انخفاضه إلى أدنى مستوى له خلال خمسة أشهر في شهر يناير، وسجلت جميع القطاعات الرئيسية التي ترصدها الدراسة زيادات أقوى. كما استمر الطلب القوي من العملاء في تدعيم طلبات الشراء، وفقاً للأدلة النوعية، في حين لاحظ كثير من الشركات أيضاً تأثير تخفيض الأسعار والعروض الترويجية للمبيعات، حيث انخفض متوسط أسعار المنتجات بأسرع وتيرة في ثمانية أشهر، وشهد قطاع الجملة والتجزئة أبرز انخفاض

أدت زيادة أعباء العمل بدورها إلى زيادة نشاط التوظيف خلال شهر فبراير، حيث تسارعت وتيرة خلق فرص العمل إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ شهر أغسطس 2015

وكان هناك أيضاً ارتفاع ملحوظ ومتسارع في مخزون مستلزمات الإنتاج والمواد شبه المصنعة، وهو أكبر ارتفاع منذ ثلاثة أشهر

وفي الوقت نفسه، كان أداء الموردين مستقراً نسبياً في منتصف الربع الأول، حيث شهدت الشركات غير المنتجة للنفط انخفاضاً طفيفاً آخر في متوسط فترات التسليم. وعلى الرغم من أن معدل التحسن كان أسرع قليلاً مقارنة بشهر يناير، إلا أنه كان ثاني أبطأ معدل خلال أكثر من عام. وأشارت الشركات إلى تأثير سلبي على أداء الموردين نتيجة لتعطل الشحن بسبب أزمة البحر الأحمر. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له

منذ ثلاثة أشهر، إلا أنه لا يزال متواضعا بشكل عام وأضعف من المتوسط طويل المدى

عند تقييم التوقعات للـ 12 شهراً القادمة، كان لدى الشركات غير المنتجة للنفط في دبي وجهة نظر أكثر إيجابية مقارنة بما كان عليه الحال في شهر يناير، حيث توقع حوالي 19% من الشركات المشاركة في الدراسة نمو الإنتاج وقدمت البقية توقعات محايدة. ومن الجدير بالذكر أن توقعات النشاط التجاري تحسنت في جميع القطاعات الخاضعة للدراسة

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024